العلاقات الإيرانية- السعودية بعد عام ٢٠٠١

أ.د. ستار جبار علاي

المقدمة

تعد إيران والسعودية وتركيا أكبر ثلاث دول في المنطقة, فإيران رابع دولة في العالم من حيث المخزون النفطي, والثانية بعد روسيا في مخزون الغاز الطبيعي, كما انها تقع في القلب من العالم الاسلامي, وتتوسط منطقتين هما الاغنى في العالم, من حيث مخزون الطاقة, بحر قزوين والخليج العربي, والى جانب تداخل مصالحها وارتباطاتها مع دول الجوار هناك ثلاث قوى نووية على تخومها هي روسيا وباكستان والهند, بجانب الصين غير البعيدة, واسرائيل المتحفزة, وجميعها عوامل دافعة لها لامتلاك قدرات نووية متقدمة تمكنها من التعامل مع التحديات النابعة من هذه الاعتبارات, وهذا ما يمنح البرنامج النووي الايراني بعداً اقليمياً مهما دون اغفال اهمية بعده الدولي. ويرى اخرون ان اقليم الشرق الاوسط يضم ثلاث قوى اقليمية كبرى متنافسة, هي: اسرائيل الساعية للهيمنة على المنطقة, وايران الرافضة لهذه الهيمنة, ومناوئة للطرف الساعي للهيمنة, دون اغفال سعيها كطرف اقليمي للهيمنة وفق متطلبات واهداف مشروع قومي. وتركيا التي تقوم بدور الموازن الاقليمي والقادرة على حل الازمات, والقيام بالوساطات الناجحة التي تخدم اولويات اهدافها الاقتصادية, وتنسجم مع ما تتمتع به من ادوات القوة الناعمة المميزة والمقبولة عند كل الاطراف أو معظمها على الاقل.

ولكل من ايران وتركيا اهدافها وحساباتها على الصعيدين الاقليمي والدولي, وهو مدخل لدور عالمي يتجاوز حدود الاقليم. وهناك تنافس بينهما على الدور والمكانة في منطقة الشرق الاوسط خاصة في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة والعالم, وهو ما يتجلى بوضوح في الاستراتيجية الاقليمية لكل منهما, وتنافس الدولتان بأساليب مختلفة ودرجات متفاوتة. وتكتسب العلاقات بين ايران والسعودية أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

Sattargabaar@yahoo.com

والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان؛ لذلك لم يكن غريبًا أن سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج قد اعتمدت على الدورين السعودي والإيراني كثيرًا في توجيه سياستها تجاه المنطقة. فالسعودية هي الدولة الاكبر مساحة وسكاناً في دول مجلس التعاون الخليجي الى جانب امكانياتها الاقتصادية والعسكرية, ولذلك تمثل تحدياً حقيقياً لإيران في منطقة الخليج, وللسعودية التأثير الاكبر في اسواق البترول العالمية, إذ انها اكبر مصدري النفط في العالم وصاحبة الحصة الكبرى داخل منظمة أوبك, ولديها اكبر احتياطي نفطي في العالم بنسبة ٢٢,٤٪ من الاحتياطي العالمي, وفق تقديرات عام ٢٠٠٩.

وتنطلق الدراسة من فرضية ان ايران والمملكة العربية السعودية مركزين مهمين اثنين للجاذبية في منطقة الخليج, ويمكن القول ان التنافس الاستراتيجي والطائفي بين هذين البلدين كان وما يزال يشكل عاملاً مقرراً في رسم مسار الاحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة منذ عقود. وغالباً ما يعبر المسؤولون السعوديون عن قلقهم حيال ما تبذله ايران من جهود من اجل إظهار المزيد من قدرتها في منطقة الخليج وعلى امتداد الشرق الاوسط، في حين ينظر المسؤولون الايرانيون بعين الريبة الى العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية, ويصفون الايديولوجيا الطائفية التي يحملها بعض السعوديين بأنها معادية كلياً لسكان ايران الشيعة ولقيادتها الدينية الشيعية غير ان السياسات السعودية حيال برنامج ايران النووي وجيشان الاوساط الشيعية في السعودية والبحرين تسهم في ادامة جو من التوتر وانعدام الثقة بين البلدين, مع ما ينطوي عليه ذلك من مضامين أمنية بالنسبة الى المنطقة والولايات المتحدة. وسوف نتناول هذا الموضوع كالآتي:

المطلب الأول, بداية العلاقات الايرانية- السعودية

تأسست المملكة العربية السعودية في ٢٣ ايلول(سبتمبر) ١٩٣٢,واعتمدت سياستها على مبدأ التحالف مع القوى العظمى ابتداءً من بريطانية ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية, وقد سعت الى تدعيم موقعها في التفاعلات الاقليمية ودورها في الاستراتيجية الامريكية, وقد وفر التحالف مع الولايات المتحدة مظلة حماية للنظام السياسي وإلحاق السياسة الخارجية السعودية بسياسة الولايات المتحدة ومارست ادواراً ومهاماً كثيرة تطابقت ولعقود معها انطلاقاً من المكانة التي تحتلها كونها حليف استراتيجي لها.(١)

وتعود بداية العلاقات الايرانية- السعودية الى عام ١٩٢٩بعد توقيع معاهدة صداقة, وبدأ البلدين في تبادل السفراء وافتتحت أول سفارة إيرانية وكانت في مدينة جدة عام ١٩٣٠. حيث اقام النظامان الملكيان علاقات متبادلة استمرت لسنوات عديدة. ولعب النفط وتأسيس منظمة الاوبك دوراً في تطور علاقات البلدين, واصبحت الاستراتيجيات النفطية ونوع نظام الحكم من اهم اوجه التشابه بينهما, فضلا عن دورهما في القضايا الاقليمية والدولية. وانعكست المصالح الغربية على مستوى التعاون الاقليمي بين البلدين, فتحملت ايران بما لها من قوة عسكرية متنامية مسؤولية حفظ الامن في المنطقة, والتزمت السعودية بأداء دور القوة الاقتصادية الاكبر لقدرتها المالية واحتياطها من النفط. الا ان كل هذا لم يلغ حالة التنافس بين الطرفين فصراع الهيمنة الاقليمية وزعامة المنطقة, وسياسة الشاه التوسعية, التي

اثارت قلق السعودية من القوة الايرانية, وطبيعة التسلح الايراني الذي تجاوز الاحتياجات الفعلية, وبلغ حوالي ٢٧٪ من موازنتها العامة, واستأثرت بثلثي مجموع صادرات الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية وحدها خلال حقبة (١٩٧٤- ١٩٧٦).[٢] وعلى المستوى الاقليمي كانت العلاقة بين ايران والسعودية مزيجاً من التعاون والتنافس, فقد تعاون البلدان بالتحالف المشترك مع الولايات المتحدة في التصدي للدور المصري الناصري ومواجهة المد الشيوعي في الخليج, الا ان هذه العلاقة توترت بشدة بعد الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩,ولعل التوتر هو الاشد في اطار علاقات ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى, ولعبت العلاقات بينهما دوراً أساسياً في توجيه التفاعلات في منطقة الخليج خلال المراحل المختلفة التي مرت بها العلاقات الخليجية- الايرانية منذ الثورة الاسلامية.[٣]

وقد تنبهت السياسة الإيرانية خاصة منذ عهد الرئيس رفسنجاني(١٩٨٩- ١٩٩٨) لأهمية العلاقة المتوازنة مع المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في منظومة التعاون الخليجي، وكونها مفتاحًا لعلاقات عربية متوازنة؛ لذلك شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأول من الالفية الثالثة درجة عالية من التنسيق السياسي والاقتصادي، ترجمتها زيارات المسؤولين للبلدين، خاصة أنها كانت على مستوى رفيع إيرانيًّا وسعوديًّا، وقد تُوِّجت هذه العلاقات الآخذة في التصاعد والنمو بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في شهر نيسان(أبريل) ٢٠٠١، بحيث يمكن القول: إن هذه الاتفاقية مثلت مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فقط، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله؛ وذلك نظرًا إلى الاعتبارات الاتية: [٤]

أهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في الخليج، علاوة على اقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من النضج والعقلانية غير مسبوقين، يعكس هذا الخطابان: الرسمي والإعلامي، الإيراني والسعودي بصدد إشادتهما بالاتفاقية.

رغم الطابع الأمني للاتفاقية بالمعنى البوليسي وخاصة في مواجهة عمليات تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال، فإن دلالاتها السياسية أكبر بكثير من تلك المسائل الفنية، فقد تكون بداية مرحلة تنسيق سياسي بين البلدين، وقد تُعدّ مقدمة لتعاون أمني بالمعنى الاستراتيجي، إذ يُعَدّ الأمن مفتاح التنمية والضمان الأساسي للاستقرار السياسي.

أهمية الاتفاقية في تعزيز عناصر الثقة بين دول الخليج وإيران، وهو الأمر الذي قد يقود مستقبلاً لحل القضايا العالقة بين ضفتي الخليج، مثل قضية الجزر المحتلة، وقضية الجرف القاري، وهنا من الأهمية بمكان تأكيد عنصر الثقة في حفظ الضمانات السياسية بين الدول، وضمان الاستقرار السياسي والعسكري لدول المنطقة.

ولهذا نجد ان الاتفاقية كانت خطوة من خطوات تنسيق الجهود بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية، في ظل مبادئ التعاون الجماعي واحترام خصوصية الآخر. الا ان زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى المملكة العربية السعودية التي اختتمها في١٤ايلول(سبتمبر)٢٠٠٢، وقام خلالها بأداء مناسك العمرة ولقاء الأمير عبد الله ولي العهد وكبار المسؤولين السعوديين، لم

تحظ بما تستحقه من اهتمام من وسائل الإعلام العربية والأجنبية، على الرغم من أهميتها، لا سيما في ظل سخونة التفاعلات المحيطة بكل من الدولتين، وذلك رغم حرص كل منهما على إبراز الطابع غير الرسمي للزيارة. لكن هناك دوافع واضحة لدى الساسة الإيرانيين للمبادرة إلى الدفع بالرئيس محمد خاتمي نحو زيارة السعودية، والاجتماع بكبار المسؤولين فيها، وهذه الدوافع ليست بعيدة عن مثيلتها الخاصة بالسعودية. ومن المفارقات أن الدولتين اللتين وقفتا على طرفي نقيض إبان الحرب العراقية الإيرانية طوال عقد الثمانينيات هما اللتان يجمعهما الملف العراقي نفسه بعد عقد ونيف من انتهاء حرب الخليج الأولى.(٥)

وقد تكون تفجيرات ١١ايلول(سبتمبر) ٢٠٠١,وانكشاف النظرة الأمريكية العدوانية للعرب والمسلمين هي الاهم، اذ ان ضلع التناغم في أضلاع مثلث (أمريكا - إيران - الخليج) لم يعد (الخليج - أمريكا) لتحييد أو تحجيم إيران، حيث انتقل هذا التناغم إلى ضلع (الخليج - إيران) للحد من جموح واندفاع رأس المثلث (أمريكا).وفيما يتصل بالعامل الأمريكي أيضا، يشار إلى بدء الولايات المتحدة فتح ملفات داخلية سعودية تمثل حرجاً للعائلة الحاكمة، ليس فيما يخص حقوق الإنسان فقط، بل في اتهامات بفساد مالي وأخلاقي لأفراد من العائلة الحاكمة أيضا، توازياً مع اتهام السعودية بتصدير الإرهاب عبر نظام التعليم بها، وتمويل المؤسسات التعليمية الإسلامية في مناطق متعددة في العالم. ومعلوم أن هذا الدور السعودي يمثل إضافة لعناصر قوتها ومكانتها المعنوية، ولذا فإن ما تفعله الولايات المتحدة هو بالفعل ضرب كل مقومات الدور السعودي خارجيًا، وتقويض دعائم الحكم داخليًا. والقادة السعوديون على وعي بذلك، ومن ثم فإن عدم التصدي للضغوط الأمريكية يضع ساسة السعودية في مأزق يصعب عليهم الخروج منه. وعلى الرغم من ذلك لا يزال التقارب الإيراني العربي في طور التكوين، ومن ثم يصعب التنبؤ بفرص نجاحه، لكن بالإمكان استشراف تلك الفرص من خلال المؤشرات والإرهاصات المتاحة بالفعل.

وأول هذه المؤشرات أن بداية التقارب تأتي من الجانب الإيراني، وهي مسألة لها دلالتها في مصداقية ايران في رغبتها للتنسيق مع العرب لمواجهة الولايات المتحدة، فلو أن الخطوة الأولى كانت عربية لأصبح موقف ايران محل شك، أو على الأقل محل جدل كبير ما لم تثبته عمليًا. لكن الحاصل أن إيران هي التي بادرت إلى التحرك نحو الخليج والعرب في اتصال سياسي على أعلى مستوى، بما يعكس جدية تحركها من جهة، ورغبتها الملحة في استكشاف موقف القيادة السعودية على أعلى مستوى أيضاً.

وربما كان للزيارة التي قام بها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى في ايلول(سبتمبر)٢٠٠٢دور في تمهيد الأجواء أمام ايران لإحداث اختراق، والارتقاء بمستوى التنسيق مع دول الخليج العربية. وهو ما يتسق أيضاً والبيان الصادر عن لقاء سبق تلك الزيارة وجمع وزيري خارجية السعودية وإيران، أعربا خلاله عن تطابق المواقف من القضايا والمستجدات في المنطقة. كذلك فإن ما تناقلته الأنباء عما جرى في اجتماع مجلس الأمن القومي الإيراني عشية زيارة خاتمي لجدة اشار بوضوح إلى تحول بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية، وأن ثمة اقتناعا لدى القادة في ايران

بــأن مواجهة المخاطر المحدقــة بالمنطقة ككل تســتلزم مزيداً من التقارب والتنسيق مع الدول العربيــة عمومــاً والخليجية خصوصــاً، الأمر الذي انعكس بعدها مباشــرة فــي زيارة خاتمي للمملكة.

ومن اللافت أن ما تســرب عــن ذلك الاجتماع عالي المستوى تضمن مقترحات تتعلق بالتعاون الإقليمــي بين إيــران والدول العربيــة بما فيها غير الخليجية، وتضمن أيضاً ضرورة تحســين العلاقات مع الدول التي لا تزال علاقاتها ايران متوترة مثل مصر، وهو إشارة أخرى إلى جدية إيران في رغبتها التنسيق مع الأطراف العربية لعلمها أن المشــاركة المصرية في أية ترتيبات إقليمية تمثل شرطاً ضروريًّا لنجاحها.

وبعد انتخاب حســن روحاني للرئاسة في ايران فــي حزيران(يونيــو)٢٠١٣ تزايــدت النزعة البراغماتية في السياســة الخارجيــة الايرانية, بالتركيــز علــى مبــدأ الحفــاظ علــى المصالح الجيواســتراتيجية وتعزيــز الخطــاب التعاوني والتنمــوي, ومحاولــة تحقيق اهداف السياســة الخارجيــة بطريقــة توفيقية فــي المنطقة, وبما يساعد على تقليص الفهم المتبادل بأن كل منهما يمثل تهديداً للأخر.[٦]وفي بداية ولايته الرئاسية الثانية, قدم الرئيــس روحاني وعوداً بإصراره الدائم على تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي ودول المنطقة بما فيها المملكة العربية السعودية، إلا أن الانتخابــات الرئاســية تزامنت مع زيارة الرئيــس الامريكــي دونالــد ترامب للســعودية ومشــاركته فــي القمــة الإســلامية الأمريكية، وسياســة التصعيد والمواجهة التي انتهجتها كل من والولايات المتحدة والســعودية تجاه إيران، الأمر الذي اضعف من موقف روحاني داخليا. ومحاولة خلق علاقات بناءة مع المجتمع الدولي بالأخص مع دول الجوار من أجل المضي قدما في سياســاته الاقتصادية التي تستند أساسا على التصدير المســتدام للمنتجات الإيرانية دون أن تتأثــر بالظروف السياســية، الأمر الذي يتطلب تخفيــف حدة التوتــر والقضاء علــى التهديدات والمخاطر التي تســتهدف إيــران، ولهذا حاول روحاني استغلال الخلافات التي تسود العلاقات بين القوى العظمى من أجل إبطال أي مشــروع أمريكــي ضد إيران وتقــارب أكبر مع أوروبا. ورغم هذا كله فإن ردود الأفعال الدولية المهنئة بفــوز الرئيس الإيراني حســن روحاني بولاية ثانية كانت أكثر إيجابية مقارنة بالحلف المتعثر الذي شكلته كل من الولايات المتحدة والسعودية ضد إيران، ســواء القادم مــن الحلفاء التقليديين لإيران كروســيا والصين، أو حتى أوروبا التي تعــوّل ايران كثيــرا على دورهــا وبعض دول الأعضــاء فيها لرفع العقوبات المتبقية عليها أو جعلها دون جدوى.[٧]

وكانت سلطنة عمان خلال عهد السلطان قابوس بن سعيد حريصة على علاقاتها مع ايران وكان اول مســؤول اجنبي يصل ايران ليهنئ الرئيس حسن روحاني عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية في اب(اغســطس)٢٠١٣,وعلى المستوى ذاته مــن الحرص اهتم الرئيــس روحاني بأن تكون سلطنة عمان أول بلد عربي واسلامي يزوره بعد فوزه بالرئاسة الايرانية. لقد حافظت عمان على علاقات متميزة مع ايران وفي اطار التوازن في العلاقات مع الدول العربية والخليجية إذ عملت على الانســحاب من مشــروع العملة الخليجية الموحدة فــي عام ٢٠٠٧,وعارضــت منذ عام ٢٠١١ خطط الســعودية لتحويــل المنظمة الى اتحاد خليجي, معللة ذلك برسوخ تجربة مجلس التعــاون الخليجي وعدم الحاجــة الى تعديله أو تبديله, ويمكن تفسير الموقف العماني في ضوء

المخاوف من السيطرة السعودية على القرارات والسياسات والانفراد بها حيال قضايا وملفات خليجية تحديداً, واخرى تتعلق بقضايا وملفات شائكة في منطقة الشرق الاوسط, ومخاطر اختزال السياسة الخارجية لدول الخليج المتباينة ازاء القضايا والمشاكل المختلفة, وراء سياسة خارجية عدائية وفوضوية كالسياسة الخارجية السعودية وقراراتها في دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين عام ٢٠١١,وقرار الحرب على اليمن في عاصفة الحزم عام ٢٠١٥.(٨) وقبل تشديد العقوبات في عام ٢٠١١ وصل التبادل الاقتصادي بين ايران والامارات العربية المتحدة الى ٢٣ مليار دولار,الا ان تراجع لاحقاً الى ١٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣,والامكانيات الاستثمارية الكبيرة للشركات الاماراتية, وتعد دبي مركزاً للكثير من المناطق الحرة المعفية من الضرائب, وهي بوابة ذات كفاءة, تنطلق منها الشركات الاجنبية للعمل في السوق الايراني.(٩)كما استخدمت البنوك العمانية التي يعمل بعضها في ايران لإجراء بعض الترتيبات المالية في اتفاقات ايران مع الدول الغربية, ونتيجة لذلك وضع ما مجموعه ٥,٧ مليار دولار من الارصدة الايرانية في بنك مسقط العماني في وقت تطبيق الاتفاق النووي في كانون الثاني(يناير)٢٠١٦. ولتسهيل الوصول لهذه الارصدة حصلت ايران على رخصة خاصة من مكتب مراقبة الاصول الاجنبية في وزارة الخزانة الامريكية في شباط(فبراير)٢٠١٦ لتحويل الارصدة الى دولار كوسيلة لتسهيل هذه الارصدة الى يورو. كما استخدمت ايران مختلف الآليات للوصول الى الارصدة بالعملة الصعبة, لكن الاذن الخاص الصادر ادى في ايار(مايو)٢٠١٨ لمراجعة من قبل اغلبية اللجنة الفرعية الدائمة في مجلس الشيوخ للتحقيق في الممتلكات فيما اذا كان الاذن متوافقاً مع الضوابط الامريكية بجعل ايران تدخل الى النظام المالي الامريكي. (١٠)

المطلب الثاني, الازمات والعلاقات الايرانية-السعودية

تبدو الازمة اهم مميزات العلاقات الايرانية-السعودية, فقد شهدت هذه العلاقات اول قطيعة في عام ١٩٤٣,ومن ثم في عام ١٩٨٧,والثالثة في عام ٢٠١٦,فقد كشف الحدث حجم الازمة وغياب الحد الادنى من الثقة بين البلدين. وتميزت هذه المرحلة بتزايد الغضب الايراني الذي عكسته تصريحات المسؤولين الايرانيين, وكذلك الصحافة الرسمية, واقترنت بحشد اعلامي وتصريحات مع توقيع الاتفاق النووي بين ايران والقوى الغربية, إذ ان الرؤية الايرانية سلبية للمملكة العربية السعودية بوصفها نظاماً ملكياً مستبداً, وتعتمد في أمنها على الولايات المتحدة التي ترى هيمنتها لسنوات معيقاً لدورها ومستقبلها وتفرض عليها حصاراً دولياً, كما ان التردد في السياسة الخارجية السعودية مفيد لإيران, التي تصورت انها في موقع متقدم سياسياً, وقادرة على فرض قواعد اللعبة التي تريد وحسم النتيجة سلفاً لصالحها.(١١)

وقد تكون الازمة من سمات المنطقة في ضوء التباين الحاد في مصالح الاطراف الاقليمية وصعوبة ايجاد صيغ مشتركة للتعاون, وما تعانيه المنطقة من تكريس لحالة الخلل في التوازن الاقليمي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣,وتداعياته من مواجهة جديدة مع الارهاب, ولذلك نجد ان واقع السياسة العربية لا يسمح بالحديث عن علاقات عربية مع دول الجوار, بل يفرض وجود مجموعة علاقات

وسياسات عربية متنوعة مع هذه الدول. ان ايران تفضل التعامل مع الدول العربية منفردة وليست مجتمعة, لأن ذلك يتيح لها قدراً واضحاً من التفوق, كما انها ترفض بشدة أية محاولة لتعريب أي خلاف أو نزاع يحدث بينها وبين أية دولة, وتعد المساندة موقفاً عدائياً. ويبقى الاهم في كل ذلك الصراع والتنافس على الادوار والنفوذ بين القوى الاقليمية, وصراعات الحدود والمكانة والارتباط بالدول الكبرى وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على التفاعل في المنطقة.(١٢)

بدأ التوتر في العلاقات الايرانية- السعودية في ايلول(سبتمبر)٢٠١٥ بعد وفاة اكثر من ٤٥٠ حاجاً ايرانياً في مكة, ونسبت السلطات السعودية ذلك الى تدافع الحشود في مكة, إذ كان الحجاج الايرانيون يسيرون في اتجاه معاكس لمسير سائر الحجاج في النقطة الضيقة لتلاقي الطريقين المؤديين الى آخر شعائر الحج الكبرى.(١٣) و(لم تتردد السعودية كثيرا في قطع علاقتها مع إيران في ٢ كانون الثاني(يناير) ٢٠١٦ ولم تتردد بعدها دول مجلس التعاون الخليجي في خفض تمثيلها الدبلوماسي في طهران لم يتأخر الأمر كثيرا ما بين إعدام السعودية لعالم الدين الشيعي السعودي باقر النمر(١٤) وهجوم محتجين على السفارة السعودية في طهران حتى انقطع خط الوصل الدبلوماسي بين طهران وجيرانها على الضفة الأخرى من المياه الخليجية أعتقد أنه في بعض المراحل هناك تأثير لطرف ثالث على علاقتنا مع جيراننا فهناك من يروج إيران فوبيا واتهام إيران وهذه أمور لا أساس لها من الصحة لم تكن العلاقات الإيرانية الخليجية في أحسن أحوالها قبل سنوات لكنها لم تكن أسوأ مما هي عليه الآن يتحدث البعض أن سبب ذلك صراع توازنات وقوى بين إيران والسعودية حول ملفات تمتد من اليمن وتمر عبر العراق إلى سوريا ولبنان, أما الدول الخليجية فترمي بكل اللوم على ايران وتتهمها بالتدخل في شؤونها الداخلية يعطونا مثال واحد يدل على تدخلنا في شؤونهم لا أعتقد أنه لدينا مشاكل مع دول الخليج الفارسي إلا مع السعودية بسبب تضارب المصالح بين البلدين بين التجاذبات السياسية وتعقد الملفات بين إيران والدول الخليجية تحركت الكويت في العلن بمبادرة لنزع فتيل الصراع وهناك حديث عن مبادرات أخرى في السر لكن الطريق إلى الخاتمة السعيدة ليس بالأمر السهل على طرف القضية تدين الهجوم على السفارة السعودية وتقول إنه أضر بسياسة طهران الإقليمية وعلى الطرف الآخر توافق الرياض لاستقبال حجاج إيرانيين لموسم الحج لهذا العام إشارات قد تبدو متواضعة بمنطق الدبلوماسية لكن قد ينظر إليها كخطوة نحو عودة الدفء للعلاقات الإيرانية الخليجية.).(١٥) الا ان العلاقات بين البلدين تدهورت اكثر ففي شباط(فبراير) ٢٠١٦م شرع القضاء السعودي بالنظر في قضية خلية التجسس المكونة من ٣٢ شخصًا، وتضمنت لائحة الاتهام تكوين خلية تجسس بالتعاون والارتباط والتخابر مع عناصر من المخابرات الإيرانية، وإفشاء سر من أسرار الدفاع، والسعي لارتكاب أعمال تخريبية ضد المصالح الوطنية وإشاعة الفوضى، وإثارة الفتنة الطائفية والمذهبية، والقيام بأعمال عدائية ضد السعودية.(١٦)

وتدهورت العلاقة بين ايران والكويت بعد ضبط الكويت خلية ارهابية تابعة لحزب الله وايران, وبحوزتها ١٩ طناً من الذخيرة, فضلاً عن ١٤٤كغم من مادة تي ان تي, وقذائف صاروخية وقنابل يدوية وصواعق واسلحة,

وذلـك في مزرعة بمنطقة العبدلي قرب الحدود مـع العراق, ومنزلين فـي أماكن أخرى, وذلك في ١٣ اب(اغسـطس)٢٠١٥,وتباينت الاحكام في القضية مـا بين الاعدام والسـجن لأفرادها وتبرئة ثلاثة منهم.[١٧]واتسـعت رقعة التصعيد الخليجـي- الايراني المتبادل وتطورت الى قيام العربية السـعودية بمراجعة شاملة لعلاقاتها مع لبنان وأوقفت مساعداتها لتسليح الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلـي, وصنف مجلس التعاون الخليجـي قـراراً بتصنيف حـزب الله كمنظمة ارهابيـة وكرر القرار مجلـس وزراء الداخلية العـرب فـي ٢ اذار(مارس)٢٠١٦,ومجلـس جامعـة الـدول العربيـة على مسـتوى وزراء الخارجية,وفي مطلع كانون الثاني(يناير)٢٠١٧ جاءت زيارة الرئيس اللبناني ميشـال عون الى الرياض, اعقبه محاولة العربية السعودية تغيير سياسـتها حيال الدول العربية التي تتمتع ايران بنفـوذ فيهـا مـن المقاطعـة وإدارة الظهر الى الانفتاح والمنافسـة, وتعزز هذا التحليل بزيارة عـادل الجبير وزيـر الخارجية السـعودي الى بغداد في شباط(فبراير)٢٠١٧.[١٨]

والواقع ان عامي ٢٠١٧- ٢٠١٨ شهد تصاعداً فـي التوتـر بيـن ايـران والسـعودية الـى حد تصريح ولي العهد السـعودي محمد بن سلمان ان بلاده سـوف تطور قنبلة نووية وفي اسـرع وقـت ممكن إذا فعلتها ايـران, ويبدو التصريح علـى قدر كبير من المبالغة لأن حيازة السـلاح النـووي غير مسـموح بها للـدول العربية ولا لإيران, لكنه يوضح المدى الذي بلغه التأزم في العلاقات السـعودية- الايرانية.(١٩)فالسعودية تتبنـى اسـتراتيجية السـيطرة علـى الضـرر, بمعنـى التحـرك القوي ضد أي مصـدر تهديد لأمنها وفي المقدمة ايران, وسياسـة المشاركة باسـتخدام الموارد والقـدرات المختلفة, للتدخل فـي الملفات المختلفـة, وعدم تبني سياسـة رد الفعل كالسـابق. كما ان الخطاب الايراني تجاه دول مجلس التعاون اتسـم بالازدواجية بالجمع بين الانفتاح والتشـدد في الوقت نفسه, واتبعت فـي ذلك آليتين: اولهما توزيـع الادوار كتكتيك سياسي يساعد على المناورة, وثانيهما تصارع المواقـف إذ يقدم الرئيس خطابـاً انفتاحياً, فيما تعمـد مراكـز قـوى ايرانية اخرى الـى توتير الاجواء من خلال مواقف متشددة وتصريحات استفزازية.[٢٠]

المطلب الثالث, النفوذ الإيراني في العراق

تخوفـت إيران من أن نجاح الغزو الامريكي للعـراق عـام ٢٠٠٣ مقدمـة للاعتـداء عليها، كمـا أنـه يؤسـس وجـودًا عسـكريًا أمريكيًـا فيه، وسـيكون مقدمـة لترتيبات إقليمية تسـمح لإسـرائيل بأن تتواجد في العراق بالقرب منها. ومـن ثـم فـإن معادلـة العلاقـات الإقليمية في الخليج تشـهد اختراقًا إسـرائيليًا غير مسـبوق فـي ظل رعاية وحماية أمريكية لهذا الاختراق. وأكد البيـان الختامي للقمة الرابعة والعشـرين لمجلس التعاون الخليجـي التي عقدت في دولة الكويت في كانون الاول(ديسـمبر)٢٠٠٣ عن الموقـف الخليجـي الموّحـد, بالتضامـن التام مع الشـعب العراقي, ورفض كل ما من شـأنه تجزئة العراق, وضرورة الحفاظ على سـيادته واسـتقلاله ووحدة اراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شـؤونه الداخلية. وشـدد البيان على ضـرورة ان يكـون للأمم المتحـدة دور حيوي في العراق, تمهيداً لتمكين الشـعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بأسرع وقت ممكن.[٢١]

الا ان احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وخروجه من معادلـة التـوازن الاقليمي مع ايـران, ادى الى توتر العلاقات الايرانية- السـعودية, وأضحت

ايـران القـوة الخليجية والاقليمية السـاعية الى تحقيق هـذا التـوازن, ولذلك تخلت السـعودية عن دبلوماسـيتها التقليدية الهادئـة لتتحول الى المواجهـة الصريحـة والعلنيـة مع ايـران في العراق ولبنان وفلسـطين واليمـن وغيرها.[٢٢] فالسياسـات الايرانية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكـي عـام ٢٠٠٣,ووصول المتشـددين الـى السـلطة في ايـران في عـام ٢٠٠٥,مثل عودة لكل المشـاكل التي عانـى منها الطرفين, فقـد اتخـذ التهديـد الايرانـي هذه المرة شـكلاً شـديد التعقيد, اختلطت فيـه المكونات المذهبية المتصلة بما عرف بالخطر الشـيعي, بمكونات جيواستراتيجية تتعلق بما سمي الدور أو النفوذ الايراني أو القوة الايرانية.[٢٣]

إن دول الخليج يقلقها كثيرًا تمدد النفوذ الإيراني فـي العـراق بعد احتلالـه, فقد اسـتغلت ايران سـقوط نظام العراقي، وتفشي الفوضى في هذا البلد لتوجد لنفسـها موطئ قدم فيـه، ومثل هذا التمدد يشـكل معضلة أمنية بالنسـبة لهذه الدول بسـبب دور إيـران في تكريس حالـة الفوضى الأمنيـة بهـذا البلـد من خـلال دعمهـا بالمال والسـلاح بعض الميليشيات المسلحة، وهو أمر يقلـق دول الخليـج مـن المخططـات الإيرانية الهادفة لتكريس الطائفيـة في المنطقة، وهو ما يزعزع الوضع الأمني في هذه الدول.

وتتزايد مخـاوف دول الخليج والـدول العربية مـن عراق يعطي الطائفة الشـيعية وايران ثقلاً سياسـياً كبيـراً, ومن خطر التمدد الشـيعي في المنطقـة. فتمكيـن شـيعة العراق يقوي ويشـد مـن أزر اخوانهـم في الطائفة فـي دول الخليج بأشـكال مختلفة, وقد يكون لها دور يؤثر سـلباً في امن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي مسـتقبلاً, الى جانـب ذلك يمثل العـراق تهديداً لدول الخليج في تحوله الى ارض خصبة جاذبة وملهمـة ومدربة وحاضنـة ومفرخة ومصدرة للعناصـر المتطرفـة والارهابييـن, من عرب وعراقييـن وخليجيين, وسـتنظر هذه العناصر الـى دول المجلس كأهداف مشـروعة لعملياتها رداً على وقوف وتحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة الامريكية.[٢٤] لكن الخلاف بين البلدين يعود الى الاحداث الاقليمية وليس الى الخلافات المذهبية أو الجيواسـتراتيجية الرئيسـة, كما ان وجـود لاعـب اجنبـي كالولايـات المتحدة في المنطقة يزيد من فهم كل من السـعودية وايران ان الاخر يشكل تهديداً له. فأحد الاسباب الرئيسة لتدهور العلاقـات بين البلدين يتمثل في فهمهما المتماثل للتهديد المتبادل الذي يتسـبب به قرب كل منهما من الولايات المتحدة.[٢٥]

فالـدور الايرانـي المتزايـد في العـراق يمثل محدداً رئيسياً للمواقف والسياسات العربية تجاه العـراق, ولعب ارتبـاط القـوى المهيمنة على السياسـة العراقية بإيران دوراً مهما في تشكيل السياسـات والمواقـف العربيـة تجـاه العراق وتأطير السياسات العربية مستقبلا تجاه العراق حيث يؤخذ العامل الايراني دائماً في حسـابات الـدول العربية وإدراكهـا للعـراق الجديد.[٢٦] فالسعودية تخشى تقسـيم العراق واستبعاده من معادلـة القوة والتـوازن في المنطقـة العربية، وايران تخشـى ذلك التقسيم أيضا، لكن لأسباب أخرى، فهي لا تخشى استبعاد القوة العراقية من المعادلة الإقليمية لأن هذا يصب في صالح الثقل الإقليمي الإيراني، بل إن تقسـيم العراق سيعني مباشـرة إقامة دولة شـيعية فـي الجنوب تكون بمثابـة رأس حربة للسياسـة الإيرانية في كتف الجسـد العربي، لكن في المقابل سـيكون عليها أن تقبـل إقامة دولة كردية في شـمال العراق، وهو ما يجعل شبح انتقال عدوى الاستقلال إلى

الأقليات في إيران غير بعيد.

كما أن مجرد طرح فكرة تقسيم العراق من شأنه أن يرسخ مبدأً قابلاً للتكرار في المنطقة، وهو ما تدركه جيداً ايران والسعودية، وربما تصبح هذه النقطة مفصلية في الموقف السعودي، نظراً لتمتع ايران بنظام حكم أكثر ديمقراطية وأكثر تعبيراً عن الشعب واقتراباً من الحريات السياسية بالمعنى الليبرالي الغربي، وهو ما تفتقده السعودية، وإن كان نظام الحكم فيها من أكثر النظم الحاكمة في الخليج والعالم العربي استقراراً، لكن التدهور الحاصل في العلاقات مع الولايات المتحدة لا بد أن يثير قلق العائلة الحاكمة من أية احتمالات لتدخل أمريكي بصورة أو بأخرى بعد الانتهاء من الملف العراقي.

وترى ايران ان الحكومة السعودية مسؤولة عن تسهيل الوجود الامريكي الامني والسياسي في المنطقة, فقد اضطلعت بدور فاعل في تطبيق العقوبات الاقتصادية عليها, من خلال تأمينها بديلاً عن صادرات النفط الايرانية في السوق العالمية وفي إضعاف دور ايران الاقليمي عامة.[٢٧]والعامل الأمريكي أيضاً يلعب دوراً في توازي المخاطر وتطابق المصالح بين إيران والسعودية، فقد شهدت السنوات السابقة تناغماً كبيراً بين السياسات الأمريكية والخليجية في قضايا وموضوعات عديدة، مقابل تنافر وتوتر بين الولايات المتحدة وايران، خاصة في مراحل كانت ايران تمثل فيها تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، التي مثلت في المقابل علاقاتها مع الولايات المتحدة رادعاً لطموحات إيران الإقليمية. غير أن سياسات الولايات المتحدة بدأت تتجه بعيداً عن المصالح الخليجية، مقابل تحسن كبير طرأ على العلاقات الإيرانية الخليجية على مختلف المستويات.

فالدور الايراني في العراق يبرز مشروعاً ايرانياً طموحاً يتصدى ويشكل محور ممانعة مع حلفاء ايران ضد المحور الامريكي- العربي المعتدل, وقد تحول العراق وفلسطين ولبنان مسرحاً لذلك الشد والجذب, وبات العراق مسرحاً لتصفية حساب ايران مع الولايات المتحدة الامريكية ولزيادة هامش قدراتها وانتشارها في المنطقة وللعبها دور المرجعية الرئيسية في المنطقة وامساكها بأوراق القوة فيها, من غرب افغانستان الى جنوب العراق, ومن اليمن الى الخليج العربي, ولإمساكها بأمن الطاقة. إذ تحظى ايران بنفوذ وتأثير كبيرين لدى جماعات معينة عديدة, وتحديداً في جنوب العراق وشماله الشرقي. وبتدخل مباشر وغير مباشر من قبل فيالق حرسها الثوري واجهزتها الامنية, وان تلحق بالقوات الامريكية أذى وضرراً بالغين. ويبدو ان كلا الطرفين يقف موقف المتربص من الآخر أو أنه آثر إبقاء الاوضاع على ما هي عليه.[٢٨]

لقد وضعت كل من ايران والسعودية لعبة المنطقة موضع المكسب- الخسارة, وتتباين بشكل عكسي معادلة القوة والتأثير بين البلدين, فتزايد قوة ايران يولد احساساً لدى السعودية بأن قوتها باتت محدودة, وبالمقابل, كلما ازداد نفوذ السعودية تعتقد ايران بأنها باتت محدودة التأثير, وتعززت قوة ايران عن طريق نفوذها في العراق ولبنان والمجتمعات الشيعية المذهب في المنطقة, وتقدمها النووي والتكنولوجي, ولمواجهة ذلك تستخدم السعودية كل الادوات المتاحة ومن بينها علاقاتها مع الغرب, وقدراتها المالية والنفطية لمحاصرة قوة ايران, وتوافق السعودية مع الغرب في حصار ايران

اقتصادياً وفرض عقوبات عليها.[٢٩] فالموقف السعودي يطالب بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج, وتأييد المفاوضات للوصول الى نتائج ايجابية تخدم الاستقرار في المنطقة. والتعبير عن بالغ القلق من مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة, والدعوة الى حل قضية الملف النووي الايراني حلاً سلمياً في إطار الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة.[٣٠] فيما تضع المملكة العربية السعودية شروطاً عدة للحوار مع ايران, في مقدمتها حسن النية, والمصداقية, والشفافية, والاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية, والاتفاق على ان ما يطرح من افكار لابد ان يترجم الى واقع عملي على الارض.[٣١]

وفي مقابل السلوك السعودي نجد ان دولاً خليجية اخرى تلجأ الى استراتيجية التحوط في علاقاتها مع ايران, إذ ان البيئة الامنية في المنطقة تتسم بالفوضى وعدم اليقين, وبما يمكن هذه الدول من الحفاظ على خيارات استراتيجية مختلفة, وتعظيم القدرة على المناورة, ويبدو مبدأ مسايرة السلوك الخارجي الايراني واضحاً, بالانخراط في علاقات اقتصادية, مع العمل على تطوير قدراتهم العسكرية, بما يوازن هذا السلوك, الامر الذي يقلل من خطورة الصراع مع ايران على المدى القصير, ويتيح لهذه الدول الحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الايراني على المدى البعيد. فضلا عن ذلك تسعى دول الخليج الى تنويع الشركاء الاستراتيجيين, الا ان هذه السياسة لا تنطلق من استراتيجية مشتركة لدول المجلس, بل انها خيارات أحادية لكل دولة على حدة, وامتدت الشراكة الى الاستثمارات التكنولوجية المتقدمة, والتدريبات العسكرية المشتركة, ومكافحة الارهاب.

وتمثل سلطنة عمان نموذجا لهذه السياسة, فهي تستند الى التحالف في سياستها الامنية, وهناك العديد من الاسباب الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية التي جعلت من علاقاتها مع ايران اكثر تقارباً وخصوصية, فقد ساندت ايران السلطنة في مواجهة تمرد ظفار عام ١٩٧٥ الذي كانت تدعمه السعودية, ولم تقطع عمان علاقاتها مع ايران خلال حربها مع ايران, كما انها تتبنى ضرورة مشاركة ايران في أية ترتيبات أمنية للخليج, وتساهم الترتيبات المشتركة بين البلدين بشأن مضيق هرمز ,كأحد الاسباب المهمة للتقارب بينهما, وهناك القلق العماني من الهيمنة السعودية في منطقة الخليج, والمصالح المشتركة مع ايران, وموقع عمان على اطراف الخليج بعيداً عن مركز الصراع بين القوى الثلاث المهمة(ايران, والعراق, والسعودية)مما سمح لها بتجنب الانحياز الى أي منهم.[٣٢] لكنها واكبت ذلك بسياسة الحياد, إذ تتحالف مع السعودية والولايات المتحدة, وتحتفظ بعلاقات اقتصادية, وأمنية, وسياسية قوية مع ايران, وتفضل البقاء على الحياد في أية مشكلات اقليمية, لاسيما اذا كانت ايران احد طرفيها أو احد اطرافها, مثل ازمة البرنامج النووي, والصراع في سورية واليمن. وقد مكنت استراتيجية التحوط عُمان من ان تقوم بدور المسهل أو صاحب المساعي الحميدة في تسوية النزاعات الاقليمية, واستضافت في منتصف عام ٢٠١٣ محادثات سرية بين الولايات المتحدة وايران والتي قادت الى الاتفاق النووي عام ٢٠١٥,وهذه السياسة تساهم في تحقيق أمن السلطنة القومي, وتعزيز دورها ونفوذها الاقليمي, والحفاظ على بعض

الاستقلالية في سياستها الخارجية, وحتى داخل مجلس التعاون الخليجي, استطاعت السلطنة ان تحتفظ بدرجة كبيرة من حرية الفعل السيادي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.[٣٣]

والواقع ان تباين سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه ايران, يساعد الاخيرة في تأكيد رؤيتها التي ترفض العلاقة مع مجلس التعاون الخليجي كتجمع اقليمي أو كتلة واحدة, وانما اقامة علاقاتها مع كل دولة على اسس ثابتة. كما ان هذا التباين يتيح لإيران هامشاً كبيراً للمناورة واللعب على الخلافات الخليجية- الخليجية وامتلاك اوراق للضغط في علاقاتها مع دول المجلس خاصة في مراحل الخلاف والتوتر.[٣٤] فأية استراتيجية يضعها مجلس التعاون الخليجي لمجابهة انتشار الاسلحة النووية في المنطقة يجب ان تحقق مصالح الطرفين, وباختصار فان صراع الارادات الذي يعبر عنه سلوك اطراف الازمة وتحديداً ايران ودول الخليج هو افضل مختبر تخرج من رحمه استراتيجية بعيدة المدى بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج وبما يضع في الاعتبار مصالح الدول الكبرى التي تطالب بتأمين الملاحة الدولية في الخليج.[٣٥]

فعلاقة التوتر بين السعودية وإيران تمثل حالة التوتر بين اثنين من الطوائف الاسلامية الكبرى, السُنة والشيعة, بين السعودية ذات الثقل السُني وإيران البلد الأكبر شيعياً. ويعتقد السعوديون ان الايرانيين يحرضون على المعارضة وحراك الشيعة في السعودية, في المنطقة الشرقية تحديداً.[٣٦] والتي تضم مناطق الإحساء والقطيف والدمام والظهران, ولهم ارتباط بالوجود الكثيف للشيعة في المناطق المجاورة كالعراق والبحرين وايران, وهذا ما جعل الطائفة تتأثر سلباً وايجاباً بالأوضاع الاقليمية والتطورات الداخلية, مما دفع الحكومة الى اتخاذ العديد من الاجراءات التي ركزت على تنمية المنطقة الشرقية, ووصلت ميزانية مشاريع المنطقة خلال عام ٢٠٠٦ الى ٨ مليارات ريال سعودي وزادت الى ١٦,١٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٧,وهي محاولة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة.[٣٧]

وبالمحصلة هناك العديد من مصادر التوتر في العلاقات بين ايران والعربية السعودية, ويمكن تحديدها بالاتي: [٣٨]

محاولة ايران اختراق دول مجلس التعاون الخليجي للتأثير على توجهاتها بما يتلاءم ومصالحها, وهو تعد على نفوذ المملكة الاستراتيجي في جوارها المباشر.

النفوذ الايراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية وقضايا المنطقة, وهو ما ترى فيه السعودية محاولة للتأثير السلبي على الدور السعودي في الدائرة العربية, واضراراً بالمصالح العربية.

التنافس بين ايران والسعودية على زعامة العالم الاسلامي, ومحاولة ايران اضعاف الدور السعودي في نطاق هذه الدائرة المهمة.

اتهام ايران بإثارة القلاقل الداخلية في السعودية, وذلك من خلال تشجيع وتبني اطروحات ومواقف قوى المعارضة الشيعية, والتضخيم والتهييج الاعلامي لبعض الاحداث الداخلية التي قد تقع فيها.

موقف ايران المؤيد للشيعة في المنطقة, والمطالبة بحقوقهم السياسية, واصدار البيانات

التــي تطالــب بتدخل المجتمــع الدولــي وبقيام القوى الشــيعية بتنظيم حملــة اعلامية وحقوقية دولية للضغط على السعودية من اجل الاستجابة لمطالبهم.

وبعد كل ما تقدم يثار التســاؤل الاهم ,هل يعني هــذا تطابقاً كاملاً في المواقف والسياســات بين ايران والسعودية؟

تصعب الإجابة عن هذا التســاؤل بالإيجاب، اذ لا تزال بعض المشــكلات عالقــة بين الدولتين، كمــا لا تــزال بعــض المواقــف والسياســات تســير في اتجاهــات غير متوازيــة، إن لم تكن متعارضــة، هــذا بالطبــع فضــلاً عــن هاجس التهديــد الأمني الذي يؤرق دول الخليج، ويمثل أحد ثوابت الفكر الاستراتيجي الخليجي، خاصة مــا يتعلق منــه بإدراك دول الخليــج لطموحات الجار الإيراني «اللدود». والحقيقة ان اختلاف الثقافة السياســية للدولتين بشكل جذري, وتباين مصالحهمــا واولوياتهما التي لــم تكن متطابقة دوماً, مما جعل العلاقة تتسم بالتوتر والتنافر في معظم الاحيان. ولعل العامل المحرك الاســاس للعلاقات الثنائية الايرانية- السعودية, هو تحديداً ضمــان الا تهدد احدهما مصالح الاخرى محلياً أو اقليميــاً او عالميــاً. فضــلا عن ذلــك تتنافس الدولتــان على تعريف الحدود والشــروط التي يتحقق من خلالها الامــن الاقليمي, تدفعهما في ذلك ايضاً اعتبارات توازن القوى.[٣٩] وهي:

أولاً, على المســتوى الأول تمثل مسألة الوجود العســكري الأجنبــي عمومــاً - والأمريكــي تحديــداً - إحدى كبريات المســائل الخلافية بين طهران والريــاض، فإيران ترفض هذا الوجود مبدئيًّــا، وطالما تبنت مبدأ «أمــن الخليج مهمة دول الخليــج»، وهو ذاته الطرح الذي تبنته في مواجهــة إعلان دمشــق الــذي كان يفترض أن يفســح دوراً في الأمن الخليجي لكل من سوريا ومصر.

ثانياً,وعلــى المســتوى الثاني يُعــد الموقف من الصــراع العربــي الإســرائيلي أحــد مجالات التباين بين الدولتيــن، فرغم التراجع الكبير في شــدة اللهجة الإيرانية الرافضة للتسوية السلمية حلاً للصراع، فــإن التصعيد المتواصل في هذا الصــراع أعاد منطق رفض التســوية الســلمية مــن حيث المبدأ إلى صدارة الخطاب الإيراني، هذا بينما شــددت المملكة العربية السعودية من لهجتهــا الانتقادية لواشــنطن وتــل أبيب جراء التواطــؤ بينهمــا لــوأد الانتفاضــة الفلســطينية وتفريــغ الحلــول المتاحــة مــن مضمونها، بما في ذلــك مبادرة الأميــر عبد الله التــي تحولت إلــى مبادرة عربية، لكن يظل التمســك العربي والخليجــي (بما فيه الســعودي بالطبــع) برفع شــعار «الســلام خيــار اســتراتيجي» موضع اختلاف واضح بين الجانبين.

ثالثــاً, بــرزت قضيــة مكافحــة «الإرهــاب» لتضاف إلى القضايــا التي تتباعد فيها المواقف والسياســات الســعودية والخليجيــة عموماً عن تلــك الإيرانيــة، فرغم أن طهــران قدمت عوناً كبيرا للولايات المتحــدة في حملتها «العالمية» لمكافحــة مــا تســميه واشــنطن «الإرهاب» - خاصــة فــي مرحلتهــا العســكرية الأولى ضد أفغانســتان - فــإن تأييد طهران لواشــنطن ظل دائماً مشروطا بتحفظات مبدئية.

وفــي المقابل فــإن موقف الســعودية كان، ولا يزال، أقل تحفظاً عن ايران، وباســتثناء رفض ضــرب العراق فــلا تحفظــات أو اعتراضات ســعودية تقريبــاً علــى التحــركات الأمريكيــة لمكافحة ما تســميه واشــنطن «الإرهاب»، بما في ذلــك إدراج بعض منظمــات المقاومة ضد

الاحتلال الإسرائيلي ضمن لائحة الإرهاب الأمريكية، فهذا التعسف من قبل واشنطن لم يقابل من السعودية بأي رد عملي تقريباً. وفيما هو أبعد من ذلك، تعرضت المملكة لضغوط سياسية وإعلامية شديدة من واشنطن لوقف تقديم مساعدات اقتصادية للفلسطينيين، خاصة أسر الشهداء والاستشهاديين، اذ تعد واشنطن ذلك مساهمة من السعودية في تعويضهم، وتشجيعاً لغيرهم على ممارسة «الإرهاب»!.

ومن غير المعلوم يقينا حدود الاستجابة السعودية لمطالب واشنطن بوقف «تمويل الإرهاب» بهذه الطريقة، لكن الملاحظ أن تلك الاتهامات الأمريكية للرياض قد تراجعت حدتها في مؤخرا»، وهو ما لم يكن ليحدث إذا لم تلمس واشنطن تلبية لمطالبها. أما فيما يتعلق بإدراك السعودية وبقية دول الخليج للعلاقة مع إيران، فمن الصعب تماماً على المراقب أن يتفاءل سريعاً باختفاء النظرة الخليجية المتوجسة تجاه إيران والأسباب عديدة.

وبما يمكن ان يخفض من حدة الحكم القيمي للتهديد المشترك الذي نتج من التطورات الاقليمية. دون ان يعني ذلك انهما سينزعان الصبغة الايديولوجية لسياستهما الاقليمية, لأن دوريهما الاقليميين ينبع ايضاً من المناحي الايديولوجية لسياستهما الخارجية. وكلاهما سيحاولان ان يديرا ويتحكما بمبادئهما المتماثلة المستخدمة ضد بعضهما بعضاً في الشؤون الاقليمية. ويبدو ان الازمات الاقليمية خلقت وضعاً دائرياً ادى الى ازدياد العامل الايديولوجي الايراني نظراً الى الحاجة الى بناء ائتلافات مع الاطراف الشيعية الصديقة في المنطقة العربية لمواجهة التهديدات الاقليمية لكل من اسرائيل والولايات المتحدة. ويبقى الاهم في علاقات البلدين التركيز على المصالح الجيواستراتيجية المشتركة مثل التعاون الامني في الخليج, والعمل معاً في مجال الطاقة النووية ومحاربة الارهاب والتطرف, الى امور اخرى, يمكن ان يزيل الفهم المشترك بأن كلا منهما يشكل تهديداً للأخر في المنطقة.(٤٠)

والحقيقة لا ينبغي توقع قيام تحالف استراتيجي فجائي بين إيران والسعودية أو إيران ودول الخليج أو الدول العربية، فمقومات «استراتيجية» هذا التحالف، أو بالأحرى ديمومته، صعبة التحقق. لكن ما يمكن التطلع إليه هو تحالف تكتيكي مؤقت يستهدف مصالح بذاتها ويدرأ أخطارا بعينها، مع ملاحظة أن السعودية هي أقل دول الخليج العربية تضرراً بالخلافات والعوامل المشار إليها قبل قليل، نظراً لكونها أكبر الدول الخليجية مساحة وسكاناً، ولتميزها في النواحي الجيوسياسية من حيث الموقع الجغرافي والثقل الإقليمي الذي تتمتع به، فضلا عن الرصيد المعنوي لوجود المواقع الإسلامية المقدسة فيها.

لذلك فهي دائماً أقرب الدول إلى الاقتراب من إيران أو العكس، لكن هذه الخصوصية السعودية لا تفتح الباب أمام تحالف كامل ودائم غير قابل للتفكك، ويظل تأثيرها محصوراً في حدودٍ كمية وليست نوعية، أي ربما تكون مساحة التوافق بينها وبين إيران أكبر، أو لفترة زمنية أطول، وربما يغطي التوافق قضايا ومجالات أوسع، لكنه يظل في النهاية محكوما بالثوابت الحاكمة للعلاقات بين إيران ودول الخليج، فضلاً عن ارتهانه بالثابت الأكبر وهو ارتباط الخليج الوثيق بالولايات المتحدة. وعموماً يمكن القول ان هناك تبايناً واضحاً في علاقات الدول الخليجية بإيران, فقطر حليفة

لإيـران الـى جانب عمـان, أما شـيعة الكويت فتدعمهم إيران, إذ تتحالف مع الاسـرة الحاكمة ضد تحالف الاخـوان والسـلفيين والليبراليين, بالمقابل تعادي السـعودية والامارات الاخوان بشـدة بعـد وصولهـم الى السـلطة فـي تونس والمغـرب وتركيا. ولذلك نجـد حالة من التقلب فـي السياسـات والتحالفـات بتقلـب المصالـح والاسـتراتيجيات والصراعـات الاخـرى بين الدول العربية نفسها.[٤١]

وبوساطة عراقية من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمـي اسـتضاف العراق الذي يشـترك في الحدود مع البلدين,عدداً من جولات المفاوضات بـدأت اول مـرة فـي نيسـان(ابريل)٢٠٢١, ووصل عددها الى خمس جولات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين. وفي ختام الجولة الخامسة من المفاوضات في نيسـان(ابريل)٢٠٢٢، قال الكاظمي إنه مقتنع بأن «التفاهم بات قريبا» بين السعودية وايران؛ القوتين اللتين تتهم كل منهما الأخرى بزعزعة استقرار الشرق الأوسط.

وبحلول آذار(مـارس)٢٠٢٢ تم تعليق الحوار بيـن البلديـن بعد إعـلان الرياض إعـدام ٨١ شخصا على خلفية جرائم مرتبطة "بالإرهاب"، بينهم أشـخاص على صلـة بالحوثيين في اليمن المدعوميـن من إيران في حربهـم ضد القوات الحكومية المدعومة من السـعودية. الا ان ولي العهد السـعودي الأمير محمد بن سـلمان دافع عن سياسة "تعايش" مع إيران، ولقي تصريحه ترحيبـا من وزيـر الخارجية الإيراني حسـين أمير عبد اللهيان الذي رأى فيه "اسـتعدادا" من الرياض لإعادة العلاقات مع بلاده.[٤٢]

وخلال جولات المحادثات السابقة كانت تتوقف عند الخلاف على الأولويات، «فالسعودية تريد تدخـلا إيرانيا فـي اليمن يحدّ من قـوة حكومة الحوثيين فـي صنعاء».بالمقابـل، تصرّ ايران علـى أن الأسـاس هـو تنظيـم العلاقـات بين السعودية وإيران من خلال إعادة فتح السفارتين في البلدين أولا، ومن ثم السـعي للمسـاعدة في القضايـا الإقليمية، حسـب قوله. واشـار وزير الخارجية السـعودي الأمير فيصـل بن فرحان الـى إن الطرفين قد يعقدان جولة سادسـة.فيما اعلن وزيـر الخارجية الإيراني، حسـين أمير عبـد اللهيان، إن الوسـيط العراقي أبلغ طهران اسـتعداد الرياض لإطلاق محادثات علنية على المسـتوى السياسـي.وأكد عبد اللهيان أن بلاده تبادل السعودية الاسـتعداد نفسه من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[٤٣]

وتبقى اهم العقبات ان علاقات الولايات المتحدة سـيئة الآن مع كليهما. وقـد زار الرئيس بايدن الشـرق الأوسـط فـي الصيـف، لكنه لـم يفلح في الاتفاق على أي شـيء مع الـدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من الاتفاقيات الأخيرة بين السعودية وروسيا في إطار أوبك .[٤٤]

الخاتمة

ان أي رؤية مسـتقبلية لـدور ايران في المنطقة يفرض اعتبارات عدة اهمها: [٤٥]

اهميـة مراجعـة ايـران لخياراتها وسياسـاتها الطائفية في المنطقة, سـواء فـي الخليج أو في العراق, إذ تسعى ايران الى استغلال تنامي دور الشـيعة في العراق وخلق انمـوذج ايراني آخر هناك.

مراجعة السياسة الايرانية في العراق والتوقف عن طموحات السيطرة وملء الفراغ, والتصدي لكل محاولات النيل من وحدة العراق واستقلاله الوطنـي, والابتعـاد عن مشـروعات الفدرالية

ذات الهويــة الطائفيــة والعرقيــة, والعمل على انهاء مشــروع الطائفية السياسية والمحاصصة بيــن الطوائف, وبنــاء نظام ديمقراطــي يعتمد مبدأ المواطنة كأساس للعلاقات السياسية, دون تمييز ديني أو طائفي أو عرقي او غيره.

التوقــف عــن تهديــد دول الخليــج العربية في حال تعرض ايران لعــدوان امريكي, ومحاولة ايجاد ارضية مشــتركة مع هــذه الدول لرفض أي عــدوان علــى ايــران, وتأكيــد ان العدوان يشــكل ضرراً فادحاً للمصالــح الوطنية والأمن والاستقرار الاقليمي في المنطقة.

محاولة ايجــاد حل عادل لمشــاكل الخلاف مع الدول العربية عبر التفاوض, وخصوصاً مشكلة الجــزر العربية الثــلاث, وقبــول الاحتكام الى القضاء الدولــي, طالما ان ايران لديها الاوراق الثبوتية القوية التي تؤكد ملكيتها لهذه الجزر.

خلق توافق عربي- ايراني بمشاركة تركية فاعلة لإيجاد حل لاهم قضايا المنطقة وتحديداً القضية الفلســطينية, ولعل البدايــة الحقيقية لهذه المهمة هي التوجه نحو استعادة الوحدة الفلسطينية بين كل الفصائل, وفقاً لمشــروع وطني فلســطيني جديدة يســتفيد مــن دروس وتجــارب الحروب كافة.

الهوامش

١ - برزت حاجة الولايات المتحدة الى شــريك شــرق أوســطي,وبدا عبــد العزيــز ال ســعود الشــريك المثالي,وأصبحت الســعودية الحليف الرئيــس وتوثقــت الاواصر بيــن البلدين خلال لقاء سري في عام ١٩٤٥ بين الرئيس فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز.واحتضن الرؤساء الامريكيون المتعاقبــون جميعهم هذا التحالف. وللمزيــد انظر:فــراس محمد احمد الجحيشــي. التوازنات الاســتراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنيــة متغيرة.الاكاديميــون للنشــر والتوزيع. عمان.الطبعــة الاولى.٢٠١٥.ص١٣٣- ١٣٤. أيضــاً: ســتيفن كينزر.العــودة الــى الصفــر إيران,تركيــا ومســتقبل أميركا.ترجمة انطوان باسيل.شــركة المطبوعــات للتوزيع والنشــر. بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص١٨٧- ١٩٣.

٢ - ســركيس ابــو زيــد. إيــران والمشــرق العربي:مواجهــة أم تعــاون ؟ مركز الحضارة لتنميــة الفكــر الاســلامي.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٠. ص٤٧- ٤٩.

٣ - شحاتة محمد ناصر.السياسة الايرانية تجاه دول مجلــس التعــاون الخليجي,الاســتمرارية والتغييــر. دار العيــن للنشــر.القاهرة.الطبعة الاولى.٢٠١٥.ص١١٩- ١٢٠.

٤ - رمضــان عويس.ايــران والخليج..نقلــة نوعية رغــم المحاذير.بتاريــخ ٢٠٠١/٥/٢٦. المصدر:اسلام اون لاين نت.

٥ - ســتار جبــار علاي.البرنامــج النــووي الايرانــي وتداعياتــه الاقليميــة والدولية.بيــت الحكمة العراقي.بغداد.٢٠٠٩.ص٢١٥- ٢١٦.

٦ - كيهان برزكر.العلاقات السعودية- الايرانية في عهد روحاني. مجلة شــؤون الاوســط.العدد ١٤٥.مركز الدراسات الاســتراتيجية.بيروت. ربيع- صيف ٢٠١٣.ص ١٠٨- ١٠٩.

٧ - فاضل مندني. تحديات السياســة الخارجية للرئيــس الإيرانــي فــي ولايتــه الثانية.بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٧.المصــدر: http://www. alquds.co.uk/?p=٧٢٥٤٣٤

٨- انــور عــادل محمد.دبلوماســية الوساطة,(السياســة الخارجية لســلطنة عمان) انموذجاً.مجلــة ابحــاث اســتراتيجية.العدد١٠.

مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد.اب ٢٠١٥.ص٤٠- ٤٢.

٩ - كانت دولة الامارات العربية اول دولة تقوم باستيراد الغاز الايراني,إذ وقعت شركة نفط الهلال الاماراتية في عام ٢٠٠١ عقداً,لتوريد ٥,٢ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز لمدة ٢٥ عاماً,عبر خط انابيب يمتد من حقل سليمان في الخليج العربي,وصولاً الى امارة الشارقة,ثم توالت بعدها الدول الخليجية كسلطنة عمان,والبحرين,والكويت في اعوام ٢٠٠٥,و٢٠٠٧,و٢٠١٠ على التوالي,لكن الاتفاقات لم تنفذ بعد توتر العلاقات بين الطرفين.وللمزيد انظر:ابراهيم الغيطاني.تحول مشروط:التأثيرات الاقتصادية لرفع العقوبات عن ايران. مجلة السياسة الدولية.العدد٢٠١. يوليو ٢٠١٥.ص١٥٦- ١٥٧.

١٠ - Iran Sanctions,Congressional Research ServicUpdated February ٥٦,٤,٢٠١٩p. . https//crsreports .congress.gov RL٢٠٨٧١.

١١ - محجوب الزويري.العلاقات السعودية-الايرانية...الواقع والمستقبل.مجلة دراسات شرق أوسطية.العدد٧٦.مركز دراسات الشرق الاوسط.عمان.صيف ٢٠١٦.ص٨٧- ٨٨.

١٢ - فراس محمد احمد الجحيشي. مصدر سابق. ص١٢٠- ١٢١.

١٣ - بنفشه كي نوش. العلاقات السعودية-الايرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم. ترجمة ابتسام بن خضراء.دار الساقي.بيروت. الطبعة الاولى.٢٠١٧. ص٣٣- ٣٤.

١٤ - لقد اعتبرت ايران عملية اعدام النمر فرصة لإعادة تنشيط عملية الشحن المذهبي في ايران والاقليم خلف القيادة السياسية الايرانية,لكن تطبيق السعودية لحكم الاعدام اكد انها لن تتساهل امام أي محاولة للعبث بأمنها واستقرارها,وقدرتها على ضبط التداعيات الداخلية,ولديها الادوات القادرة على ضبط التطورات حتى ضمن المكونات التي تعتقد ايران انها قادرة على تحريكها والضغط على السعودية من خلالها,كما سعت السعودية الى تأكيد انها في طور صياغة استراتيجية بديلة لتأمين أمنها الوطني تنطلق من الاعتماد على بدائل ذاتية واقليمية وانها لن تبقى رهينة التلاعب الامريكي,وطرح احتمال ان المملكة يمكن ان تبدأ برنامج تخصيب اليورانيوم الخاص بها إذا تمت شرعنة البرنامج النووي الايراني.وللمزيد من التفاصيل انظر: غازي دحمان.الدور الامريكي الملتبس بالمنطقة كما تعكسه ازمة العلاقات السعودية الايرانية. مجلة شؤون عربية.العدد ١٦٥. الامانة العامة لجامعة الدول العربية.القاهرة.ربيع ٢٠١٦.ص ٤٧.

١٥ - قامت المملكة العربية السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران بعد اقتحام متظاهرين ايرانيين لسفارتها,واحراقها وانزال العلم عنها وسرقة محتوياتها,بدعوى الاحتجاج على قيام سلطات المملكة بإعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر مع مجموعة من المحكومين بتهم الارهاب,وتكرر هذا العمل تجاه قنصلية المملكة في مشهد.كما تبعتها البحرين والكويت والسودان وجيبوتي والصومال,وخفضت الامارات تمثيلها الدبلوماسي في ايران,بينما اكتفت كل من الاردن وقطر باستدعاء السفراء الايرانيين لديهم للاحتجاج.وللمزيد انظر:نور الدين بغير. العلاقات الإيرانية الخليجية.. تضارب مصالح وتوتر.بتاريخ ٢٠١٨/١/١٩.المصدر: http://

www.aljazeera.net/programs/new
D٩٪A٧٪D٨٪/١٦/٥/٢٠١٧/sreports
٪B٩٪D٨٪٨٤أيضـا: ماجـد كيالي.التوتر السـعودي الايرانـي وتداعياتـه علـى القضايا الاقليميـة السـاخنة.مجلة شـؤون عربية.العدد ١٦٥.الامانـة العامـة لجامعة الـدول العربية. القاهرة.ربيع ٢٠١٦.ص٣٣.

١٦ - نسرين مصطفى.ما وراء ادوات ايران في دول الخليج.٢٣ أكتوبر ٢٠١٩.المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية.المصدر: https:// -A٧٪D٨٪٨٥٪afaip.com/٪D٩

الملخص

تعـد ايـران والمملكـة العربيـة السـعودية مركزيـن مهميـن للجاذبية في منطقـة الخليج, ويمكن القول ان التنافس الاستراتيجي والطائفي بيـن هذين البلدين كان وما يـزال عاملاً مقرراً في رسـم مسـار الاحـداث والتطـورات التي تشـهدها المنطقـة منذ عقـود. وغالبـاً ما يعبر المسؤولون السعوديون عن قلقهم حيال ما تبذله ايـران من جهود مـن اجل إظهـار المزيد من قدرتهـا في منطقة الخليج وعلى امتداد الشـرق الاوسط، في حين ينظر المسؤولون الايرانيون بعين الريبة الى العلاقـات بين المملكة العربية السـعودية والولايـات المتحـدة الامريكيـة, ويصفـون الايديولوجيـا الطائفية التـي يحملها بعـض السـعوديين بأنهـا معادية كلياً لسـكان ايران الشـيعة ولقيادتهـا الدينية الشـيعية غير ان السياسـات السـعودية حيـال برنامج ايران النووي وجيشان الاوساط الشيعية في السعودية والبحرين تسهم في ادامة جو من التوتر وانعدام الثقـة بين البلدين, مع مـا ينطوي عليه ذلك من مضامين أمنية بالنسـبة الى المنطقة والولايات المتحدة.

The Iranian- Saudi Arabia relations after ٢٠٠١

Prof.Dr sattar Gabbar Alaiy

Center of strategic and International studies

University of Baghdad

Abstract

Iran and the Saudi Arabia are important partners in the Gulf region , it can be said the strategic and sectarian rivalry between these two countries has been and is still two years in the making events and developments in the region since then ,Saudi officials have often expressed we are concerned about Iran›s efforts to increase its presence in the Gulf region and the Middle East ,While the Iranians are suspicious of what is happening between the Arab kingdom and the ethnic minority, and they describe the sectarian ideology ,the Saudi policies on Iran›s nuclear program and the rise of Shiite circles in Saudi and Bahrain A division in the perpetuation of an atmosphere of tension and distrust between the two, with the implications of this on the region and the United States.